مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثاني - مارس 2017

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

أنماط التهديد الإيرانيّ للأمن القومي العربيّ 2016-1979

د.معتز سلامة

رئيس وحدة الدراسات العربيَّة والإقليميَّة
ومدير برنامج الخليج العربيّ بمركز الدراسات الاستراتيجيَّة بالأهرام

ارتبط مفهوم الأمن القومي العربيّ منذ خمسينيات القرن الماضي بإسرائيل والصراع العربيّ الإسرائيليّ، وقبلهما بالاستعمار وبالاحتلال الأجنبي، وعلى الرغم من الخسائر التي ألحقتها القوى الاستعمارية بالكيانات العربيَّة في القرنين التاسع عشر والعشرين، بدا التهديد الإسرائيليّ منذ منتصف القرن العشرين مختلفًا نوعًا، وتجاوز في خطورته خطر الاستعمار، من زوايا كثيرة، أهمها تلك الخاصَّة بانعكاساته وآثاره التفتيتية على التكوين الديموغرافي والامتداد الجغرافي للعالَم العربيّ[1].

ولقد استمر الحال كذلك حتى بدأت تبرز مهدِّدات أخرى للأمن القومي، فبرز الحديث بعد فترة عن التهديدات من دول الجوار الإقليمي، وبالأساس إيران وتركيا وإثيوبيا. وفي حين عكفت تركيا على مسارها الوطني العلماني لعقود ممتدة، إلى أن سعت منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين إلى استعادة روابطها التاريخيَّة بالدول الإسلاميَّة، مدفوعة بالآيديولوجيا الدينية وببروز قوى الإسلام السياسيّ في الداخل، ثم بالمشروع الأردوغاني، وبما أطلق عليه "العثمانية الجديدة New-Ottomanism"، وفي حين لم يتجاوز التهديد الذي طرحته إثيوبيا على العالَم العربيّ الخلاف الخاص بسد النهضة وحصة مصر والسودان التاريخيَّة من مياه النيل، وهي القضايا التي برزت منذ 2011 بشكل خاصّ، ظلت التهديدات الإيرانيَّة للأمن القومي العربيّ متواصلة ومتصلة منذ قيام الثَّورة الإسلاميَّة عام 1979، وشكلت أحد أهمّ ملامح المنطقة على مدى العقود الأربعة الماضية.

لقد اختلفت الرؤى العربيَّة لإيران الثَّورة، فنظر بعض العرب بتفاؤل إلى موقفها المؤيِّد للقضيَّة الفلسطينيَّة والمعادي لإسرائيل والغرب، واعتبروها إضافة إلى الموقف العربيّ، خصوصًا بعد خروج مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، في حين ارتاب بعض الأنظمة والنخب الفكرية في ثورة رجال الدين وتوجهاتها المتشددة، واعتبروا أن سياستها الخارجيَّة لن تكون سوى امتداد لنظام الشاه الذي لعب دور شرطي الخليج لمصلحة القوى الغربيَّة. ثم جاءت الحرب العراقيَّة-الإيرانيَّة 1980-1988، لتكرس وضعية إيران في قائمة مهدِّدات الأمن العربيّ، بعدما خاضت الحرب ضدّ دولة بعثية كان يُنظر إليها على أنها أحد حصون القوميَّة العربيَّة، وأفاضت الدعاية العراقيَّة في الترويج لصَدَّام حسين باعتباره حارس البوابة الشرقية للعالَم العربيّ.

وعلى الرغم من أن الحرب انتهت إلى شبه انتصار عراقيّ، وارتدَّت بمعانٍ رمزية على الأمن القومي بتأكيد مكانة العراق مُدافِعًا عن "جبهة الشرق"، فإن محصلتها ألحقت ضررًا بالغًا بالقدرة الكلية للدولة العراقيَّة، وكانت البداية لإخراجها من حلبة الصراع العربيّ الإسرائيليّ، ثم تلتها مغامرة النِّظام العراقيّ بغزو الكويت عام 1990، الذي انتهى بحرب "عاصفة الصحراء" والتحرير، وبعدها دفع النِّظام العربيّ بكل أوراقه خلف التسوية السلمية للقضيَّة الفلسطينيَّة في مؤتمر مدريد عام 1991. وما بين الحرب العراقيَّة-الإيرانيَّة والمسار التدميري للقدرات العراقيَّة منذ عام 1991، والغزو الأمريكيّ للعراق عام 2003، ظلت إيران أحد مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي العربيّ.

أولًا: الإشكاليَّات الكبرى للأمن القومي العربيّ 2011-2016

اعتادت الدراسات الخاصَّة بالأمن القومي العربيّ أو الأمن الوطني للدول العربيَّة تناول عنوان كلاسيكي تحت اسم "مرتكزات/محدِّدات الأمن القومي أو الوطني National Security Determinants"، وهو أمر شائع في الأطروحات العلمية والمؤلَّفات الأكاديمية. وتحت هذا العنوان تجري دراسة العوامل الأكثر تأثيرًا في الأمن القومي والأكثر تحديدًا لسياسات الدول بشأنه، وفي الأغلب تُقسَّم هذه المحدِّدات إلى داخليَّة وإقليميَّة ودوليَّة. وإلى حدّ كبير اتسمت العناصر التي تجري دراستها تحت عنوان محدِّدات الأمن القومي بالجمود والاستاتيكية، وضمنها كان يجري تسليط الضوء على: الموقع الجغرافي للدولة، ووضعها السياسّي والاقتصادي والاجتماعي وتركيبتها السُّكَّانية،

فضـلًا عـن طبيعـة ونمـط قيادتهـا السياسـيَّة ونخبهـا الثقافـية، وكل ذلـك بهـدف الاقتـراب مـن مصـادر التهديـد التـي تعتبرهـا هـذه الوحـدة السياسـيَّة أو مجموعـة الـدول المتحالفـة مهـدِّدات لأمنهـا القومـي، واستكشـاف أنمـاط ردود كل منهمـا وسياسـاتها عليهـا فـي حـال وقـوع تهديـد مباشـر.

وفـي هـذه الجزئيـة سـوف نتنـاول "إشـكاليَّات" -لا محـدِّدات- الأمـن القومـي العربـيّ، ضمـن بنـود وجزئيـات أكثـر اقترابًـا مـن الوضعيـة الحركيـة والديناميكيـة للواقـع القومـي، التـي أثـرت فـي الموقـف العربـيّ إزاء إيـران وتسـببت فـي زيـادة النُّفُـوذ الإيرانـيّ فـي العالَـم العربـيّ. وبالنظـر إلـى أنـه مـن الصعـب فـي هـذه المسـاهمة الإحاطـة والتفصيل فـي هـذه الإشـكاليَّات الكبـرى، فسـوف نكتفـي بمـا يُعتقـد أنـه أهمّ هـذه الإشـكاليَّات اسـتخلاصًا مـن الخبـرة العربيَّـة الممتـدة، واسـتفادة مِمَّـا أفرزتـه وكشـفت عنـه دروس الثـورات منـذ 2011. فـي سـياق ذلـك سـوف يتـم دراسـة الإشـكاليَّات الكبـرى للأمـن القومـي العربـيّ، بالأخـص تلـك التـي شـكلت ثغـرات للنفـوذ والنفـاذ الإيرانـيّ فـي الـدول العربيَّـة، بمـا يتصـل بموضـوع هـذه الدراسـة، وذلـك علـى النحـو التالـي:

1. **الأمـن القومـي العربـيّ وإشـكالية المفهـوم:** ارتبـط مفهـوم الأمـن القومـي العربـيّ تقليديًـا بأمـن العالَـم العربـيّ فـي مُجمَلـه حسـب المنظـور القومـي، لا حسـب الأمـن الخـاصّ بالـدول الوطنيَّـة العربيَّـة، ولقـد سـعى بعـض الآراء إلـى التمييـز بـين الاثنـين، بالحديـث عـن "الأمـن القومـي" حـين يرتبـط الحديـث بأمـن مجمـوع الـدول العربيَّـة أو الأُمَّـة العربيَّـة فـي السـياق الجماعـي، وبإطـلاق مصطلـح "الأمـن الوطنـي" حـين يتعلـق الأمـر بأمـن كل دولـة عربيَّـة علـى حـدة. مـن ثـم فـإن الأمـن القومـي لا يتصـل بالـدول العربيَّـة ككيانـات سياسـيَّة منفـردة -وإن كان يشـملها- بـل بمجمـل الـدول التـي تنتمـي إلـى القوميَّـة العربيَّـة والتـي تتـوزع علـى أكثـر مـن 20 دولـة، وتريـد الدفـاع عـن نفسـها مـن خـلال صيغـة أمـن قومـي جامعـة. وعلـى الرغـم مـن الارتبـاط بـين مفهـوم الأمـن القومـي ومفهـوم الأُمَّـة العربيَّـة علـى أسـاس الرابطـة بـين كلمـة "القوميَّـة" وكلمـة "الأُمَّـة"، فـإن ذلـك يترتـب عليـه تداخـل كبيـر، لأن مفهـوم الأمـن القومـي يسـتهدف أمـن 22 دولـة عربيَّـة، وإشـكالية ذلـك أن هـذا المفهـوم يرتبـط فـي المفهـوم والعقـل العربـيّ بمفهـوم "القوميَّـة" و"الأُمَّـة" لا "الدولـة"، ومـن ثـم أخـذ مفهـوم الأمـن القومـي العربـيّ منحًـى تضامنيًـا عاطفيًـا ووجدانيًـا وانفعاليًـا، لا عمليَّاتيًـا وإجرائيًـا قائمًـا علـى

التزامات متبادلة وخطط وبرامج بين دول ذات كيانات منفصلة، إذ افترض العرب وجود الوحدة والتلاحم والتضامن الأمني قبل العمل على تجسيد أي من الالتزامات والتعهدات على أرض الواقع، وهو ما أوقع كثيرًا من الدول والأنظمة في خطأ كبير، وأوجد أوهامًا بالتضامن في الأزمات أدَّت إلى نكسات فعلية. فلا يتأسس الأمن القومي لمجموعة من الدول على مجرَّد الإيمان بقوميَّة أو أُمَّة واحدة، حتى لو توافر الرضا والقَبُول السياسيّ من جانب الدول التي تتشكل منها هذه القوميَّة أو الأُمَّة، إذ يظل المفهوم فَضفاضًا وهلاميًا وأقرب إلى الحلم والطموح منه إلى الواقع، ويقيم حالة من التعنُّت القسري والتعسفي، حين يتماهى مواطنو الأُمَّة مع كل قضاياها التي تتجاوز عشرات على نحو ينتهي إلى حالة من الإنكار وعدم الأمان، فيتشتت فكر المواطن على شبكة واسعة من الهموم التي تؤثِّر عليه سياسيًا وشخصيًا، وهو أمر قد يؤثِّر في مؤسَّسات الدولة فيجعلها تتماهى مع الخطاب القومي من خارج الحدود، وينتهي كل ذلك في النهاية بقضايا الأمن القومي إلى حالة أشبه بلغة الخطاب الدعائي غير المتحقّق على أرض الواقع.

2. **إشكالية صياغة نظريَّة أمن قومي عربيَّة:** يحتاج مفهوم الأمن القومي للدولة إلى تحديد حدود الوحدة السياسيَّة، وهي الدولة على نحو محدد لا فضفاض. أما الأمن القومي على أساس مفهوم الأُمَّة (مثل الأُمَّة العربيَّة التي تتضمن فوق 20 دولة)، فإنه يصعب تحديد المعنيِّين به ومفاهيمهم له. صحيح أنه يمكن لمجموعة من الدول أن تؤمن بعقيدة تتضمن أن أي تهديد لأمن أي منها، هو تهديد لها جميعًا على غرار ما توافقت عليه دول حلفَي الأطلنطي ووارسو (سابقًا)، وهو ما عملت لأجله دول الكتلتين على توثيق روابط أمنها القومي، ووصلت إلى تعريف مشترك يشملها جميعًا، لكن إشكالية ذلك مع العالَم العربيّ أو الأُمَّة العربيَّة هي أن بين الأهداف والواقع فجوة، فالأهداف كثيرة والطموحات تتجاوز الواقع العربيّ بكثير وتجعل مفهوم الأمن القومي أقرب إلى المفهوم الطوباوي غير الواقعي. وبشكل عامّ، فإنه يصعب تحديد مفهوم أمن قومي جامع للدول العربيَّة إلا من باب تقارب التهديدات في ما بينها في الصيغ العامَّة، والاشتراك في مجموعة من المخاطر والتحدِّيات التي يُفترض أن تكون مشتركة، وهنا تبدو الإشكالية الأساسية، فهل يعني الأمن القومي العربيّ وَفْق ذلك مجموع أمن كل الدول العربيَّة فُرادَى، أو على نحو ما يرى بعض الأقوال "حصيلة جمع أمن كل الدول العربيَّة"، بما

يعني أن تهديد الأمن الوطني لدولة عربيَّة ما أو لعدة دول ينتقص من الأمن الجماعي العربيّ، وأن زيادة مستوى الأمن الوطني للدول العربيَّة يدعم الأمن القومي العربيّ؟[2] إن مشكلة هذا التعريف أنه لا يعتمد على وحدة القضايا الجماعية والاشتراك في الإدراكات لمصادر تهديد الأمن القومي، وإنما يستند إلى مفهوم تجميعي، يعتمد على رصد كمِّيّ لمهدِّدات أمن الوحدات السياسيَّة، دون أن يعني أمنًا قوميًا بالمعنى الحقيقي. وهذا هو المفهوم المغلوط للأمن القومي العربيّ الذي ظلّ سائدًا على مدى العقود الماضية، وكان يُعتبر فيه إجمالي القوى العسكرية الكمية للجيوش العربيَّة كتلةً واحدة في الدفاع عن أمنها القومي ضدّ إسرائيل، وهو أمر لم يحدث مُطلَقًا، في ظلّ اختلافات الدول العربيَّة والمناطق الفرعية للنظام العربيّ حول تحديد مصادر التهديد للأمن لكل منها.

3. **إشكاليَّات التفكير الاستراتيجيّ العربيّ**: يعود جانب من إشكاليَّات الأمن القومي إلى عدم اتِّفاق النخب العربيَّة، والموالاة والمماهاة لأنظمة مختلفة، والتقاطعات البينية بين المواطنين العرب. ولعل ذلك ما دعا الباحث الأمريكيّ هاري آر يارغر، إلى أن يركز -وهو المواطن الأمريكي- على الإشكاليَّات العلمية الخاصَّة بتحديد الأمن القومي الأمريكيّ، ويشكو من عدم القدرة على صياغة نظريَّة واستراتيجيَّة جيدة للأمن القومي بسبب عدم الاستعداد بين الممسكين بزمام السُّلطة والمتخصصين والرأي العامّ والإعلام للدخول في نقاشات وحوارات متخصصة في شؤون الأمن القومي، ووَفْق قوله فإن "المشاركين الذين يحاولون الانخراط في مثل هذا الجدل حائرون لا يعرفون كيف يفرِّقون بين السياسة والاستراتيجيَّة والتخطيط". وقد تفاقم هذا الوضع "بسَبِّ وسائل الإعلام الوطنيَّة المرتبكة، التي تقوم عادة بتضليل عامَّة الشعب الذين غالبًا ما تأتي ردود أفعالهم مبالَغًا فيها. ويؤدِّي التناحر السياسيّ المحلِّيّ بدوره إلى زيادة صعوبة إجراء الجدل البَنَّاء المناسب وحشد الإجماع الوطني لدفع الأُمَّة إلى الأمام"[3]. وإذا كان هذا هو وصف باحث متخصص في شؤون الأمن القومي لِمَا يتعلق بصعوبات صياغة نظريَّة أمن قومي أمريكيَّة، فكيف بحال الأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعية والإعلامية بين 22 بلدًا عربيًا، في ظلّ وضع إعلام ما بعد الثورات؟!

4. **الصراع بين القُطريّ والقومي**: على الرغم من أن الدول الـ 22 الأعضاء في الجامعة العربيَّة تعرِّف نفسها بأنها دول عربيَّة، وتضع ذلك في تسميتها أو في دساتيرها

أو تقر بأن اللغة العربيَّة لغتها الرسميَّة[4]، إلا أنها تظلّ كيانات ودولًا مستقلة ذات مصالح وسياسات مختلفة، تتعارض وتتصادم أحيانًا، وربما في أغلب الأحيان. وهذه الحالة من التناقض بين القومي والقُطري هي أمر قائم منذ نشأة النِّظام الرسميّ العربيّ في أواسط الأربعينيات مع تأسيس جامعة الدول العربيَّة، ويعني ذلك أنه على الرغم من ترديد مفهوم الأمن القومي كثيرًا في الوثائق والمقرَّرات العربيَّة، فإن الواقع العربيّ يجعل هذا المفهوم أحد الأمور غير محدَّدة المعاني، فليس له تعريف محدد، أو تحديد موحَّد لمصادر التهديد، أو توزيع للسياسات والمهامِّ والأهداف بين الدول العربيَّة، وما قد تراه دولة عربيَّة جزءًا من الأمن القومي قد تراه دول أخرى ضدّ الأمن القومي، وفي كل الأحوال فإنه على امتداد تاريخ النِّظام العربيّ لم تحقّق قضيَّة أو مسألة توافُقًا بشأنها غير القضيَّة الفلسطينيَّة، وحتى هذه القضيَّة تباينت حولها الوسائل والأساليب والأهداف، وكانت هي ذاتها إحدى قضايا الصراع الكبرى بين الأنظمة العربيَّة[5].

5. **الصراعات العربيَّة-العربيَّة:** فضلًا عن الاختلاف حول مفهوم الأمن القومي العربيّ، والتناقض بين القومي والقُطريّ بشأن المصالح، وعدم الاتِّفاق على القضيَّة المركزية للنظام العربيّ، فقد برزت الصراعات العربيَّة-العربيَّة مبكرًا، على نحو شكَّك في إمكان انعقاد مفهوم مشترك للأمن القومي يجمع بين الدول العربيَّة جميعها. لقد دخلت الدول العربيَّة في صراعات معًا، بسبب خلافات النظم السياسيَّة، والصراع على الموارد والحدود والتوجُّهات، وتَبنِّي جماعات معارضة لأنظمة الحكم في البلد العربيّ الآخَر، فتواجهت أنظمة مختلفة تتبنى آيديولوجيات متعددة ومقاربات مختلفة إزاء أوضاعها الداخليَّة وأولوياتها الإقليميَّة، فكثيرًا ما تدخلت دول عربيَّة في شؤون دول عربيَّة أخرى، وكثيرًا ما تصادم بَلَدان عربيّان مباشرةً أو على أرض بلد عربيّ ثالث، وكثيرًا ما تواجهت كتل عربيَّة ونشأت تحالفات متواجهة بخصوص قضايا عربيَّة، وفي الحقيقة فإن أكثر ما أضرَّ الأمن القومي العربيّ لم يكُن تهديدات الخارج، بل الصراعات بين الدول العربيَّة التقدمية والملكية، والتقدمية بعضها مع بعض، والصراعات العربيَّة حول القضيَّة الفلسطينيَّة، وصراعات الحدود والمطالب الإقليميَّة، والوحدة العربيَّة، والارتباطات الأجنبية، وأمن الأقطار العربيَّة والقضايا الاقتصاديَّة، وذلك ما خلصت إليه الدراسة الرائدة حول الصراعات العربيَّة العربيَّة للدكتور أحمد يوسف أحمد[6]. وفي مقابل تطور الصراعات العربيَّة-العربيَّة كأحد الإشكالات الكبرى للأمن القومي، شهد العالَم العربيّ فشلًا ذريعا

لأغلب نماذج التعاون وتجارب الوحدة بين بعض الدول العربيَّة، مثل تجارب الوحدات بين مصر وسوريا 1958-1961، وتجارب التكامل بين مصر والسودان في السبعينيات، وتجربة مجلس التعاون العربيّ الذي تأسَّس بين مصر والعراق والأردن واليمن عام 1989 وسقط مع الغزو العراقيّ للكويت 1990، وحاليًا يشهد اليمن خطوات على طريق فشل الوحدة أو على الأقل الكونفيدرالية أو الفيدرالية بعد انتهاء الحرب الراهنة. علاوة على ذلك فإن أغلب خطوات توحيد مفاهيم الأمن القومي العربيَّة لم تلقَ القَبُول أو النجاح، فظلَّت حتى الآن اتِّفاقية الدفاع العربيّ المشترك التي وُقِّعَت بين الدول العربيَّة في مطلع الخمسينيات حبرًا على ورق، كما فشل مقترح القوة العربيَّة المشتركة الذي طرحته مصر في السنوات الأخيرة.

6. **إشكالية التكوين الاجتماعي والطائفي للدول العربيَّة:** عديد من الدولة العربيَّة غير متجانسة سكانيًا وتتَّسم بالتنوُّع الإثنيّ والعرقي والطائفي الشديد، كالعراق وسوريا، وهما أكبر دولتين عربيّتين متعددتين مجتمعيًا ومجاورتين لدولتي جوار لديهما نزعات تدخُّلية. وفي الحقيقة فإن التكوين الاجتماعي للدول العربيَّة كان يمكن أن يقتصر تأثيره على الدولة من الداخل فقط، إذا لم تكُن لدول الجوار العربيَّة تقاطعات طائفيَّة وإثنية مع بعض الدول العربيَّة، لكن هذه الحالة موجودة مع كل من إيران وتركيا، وقد اتجهت كلتا الدولتين إلى تنشيط هذه الحالات وتوظيفها لخدمة مصالحها التدخُّلية في شؤون الدول العربيَّة، ممَّا جعل الشؤون الداخليَّة العربيَّة عُرضة للضغوط المستمرة من دول الجوار، وهي سياسة لم تتّجه الدول العربيَّة إلى مقاومتها عبر التأثير في الوضع الداخلي للدولتين، ممَّا جعل العلاقة علاقة تدخُّلية من جانب واحد، وجعل الدول العربيَّة متلقِّية للتهديد لا مَصدَرًا له، وفي الحالات التي انكسرت فيها الدولة العربيَّة بفعل ضغوط داخليَّة أمام دولة الجوار فقد خلَّفَت حالة أصبحت عبئًا على الأمن القومي وعززت الوضعية التدخُّلية لدولة الجوار أمام الدول العربيَّة الأُخرَى، فكل من العراق وسوريا أصبح عبئًا على العالَم العربيّ حين تقارب نِظامَا البلدين مع كل من تركيا وإيران على نحو مكَّن كلتا الدولتين من تعزيز موقفها ووضعيتها إزاء دول الخليج العربيَّة. ولقد مكنت الحالة السياسيَّة المضطربة للدول العربيَّة منذ 2011 من استيلاء أنماط من العَلاقات الإيرانيَّة مع كل من العراق وسوريا بالغة الضرر بالأمن القومي العربيّ في عمومه، إذ أصبحت إيران على حدّ قول مسؤوليها السياسيين تحتلّ أربع دول عربيَّة، وأصبحت 4 عواصم عربيَّة تدور في الفلك الإيرانيّ.

7. **عدم استقرار علاقة العرب بقوى الجوار:** على الرغم من مرور ما يزيد على سبعة عقود على نشأة النِّظام العربيّ، لا يمكن القول بأن الدول العربيَّة قد تمكنت في إطار منظومتها الجماعية من صياغة رؤية واستراتيجيَّة محددة ومشتركة في ما يتعلق بعلاقتها بدول الجوار الإقليمي، وما إذا كانت هذه الدول مهدِّدًا أم عنصرًا إيجابيًا في أمنها القومي، ومتى تتحول من حليف وصديق إلى خصم وعدوّ، وكيف تدير سياستها الخارجيَّة معه، والأدوات التي توظفها مع كل منها. فمنذ بدايات النِّظام العربيّ هيمنت النظريَّة القوميَّة على رؤية العرب لقوى الجوار، ونظرت الرؤية القوميَّة لدول الجوار من منظار عدائية، ساعد على ذلك التدخُّلاتُ الفعلية لدول الجوار في الشأن العربيّ. ولقد منع كل ذلك إمكانية بناء عَلاقات مستقرة مع دول الجوار العربيّ، وحال تباين السياسات العربيَّة من دول الجوار دون تطابق المقررات والوثائق العربيَّة بخصوصها مع السياسات على الأرض، فتحمل الوثائق العربيَّة، الممثلة في بيانات ومقرَّرات القمة العربيَّة والاجتماعات الوزارية، توجهات وقرارات يندِّد أغلبها بتدخلات قوى الجوار الإقليمي، في حين يسير الواقع العربيّ وسياسات الدول العربيَّة على عكس هذا الاتِّجاه كثيرًا. ولقد انعكست الخلافات على مواقف الدول العربيَّة بشأن دول الجوار ومكَّنَت من تسلُّل هذه الدول إلى عمق الأمن القومي. وعلى سبيل المثال فإن أهم بلدين عربيَّين تَبَنَّيا الخطاب القومي البعثي (سوريا والعراق) كانا أكبر نافذتين لإيران إلى العالَم العربيّ، والآن ينفتح البلدان كلِّيًا على إيران أكثر من انفتاحهما عربيًا، كما تبدو عَلاقات تركيا ببعض الدول العربيَّة كذلك على رغم استمرار رؤيتها المناقضة لمصر بعد 30 يونيو، وهكذا يمكن رسم صور مختلفة لعَلاقات الدول العربيَّة بكل من إيران وتركيا، تتراوح بين عَلاقات الصداقة، وعَلاقات التوتُّر والعداء، وعَلاقات الفتور، والعَلاقات عادية. وقد خلّف ذلك اضطرابات كثيرة في مفهوم الأمن القومي العربيّ وأسَّس لتناقض كبير بين النظريَّة والتطبيق والممارسات، وانتهى الأمر بأن أصبحت الجامعة العربيَّة ذاتها غير قادرة على تحديد رؤية واستراتيجيَّة تخصّ عَلاقات العرب بقوى الجوار، وهو ما ظهر في طرح أطروحات مغايرة ومفاجئة في السنوات الأخيرة، مثلًا في عام 2010 طرح الأمين العامّ للجامعة عمرو موسى (آنذاك) مبادرة لإنشاء "رابطة دول الجوار" العربيّ التي كانت تسعى لبناء رابطة عربيَّة مؤسَّسية مع كل من إيران وتركيا.

8. **تباين الارتباطات الأجنبية والدفاعية للدول العربيَّة:** ترتبط الدول العربيَّة بعَلاقات مختلفة مع القوى العالَميَّة، ففي الستينيات من القرن العشرين كانت لبعض الدول العربيَّة عَلاقات خاصَّة بالكتلة الشرقية وحلف وارسو والاتِّحاد السوفييتي تحديدًا، في حين كانت لدول عربيَّة أخرى ارتباطات دفاعية وأمنية خاصَّة بدول الكتلة الغربيَّة وحلف الأطلنطي والولايات المتَّحدة تحديدًا، وهذه الارتباطات المختلفة بالمعسكرات الدوليَّة ظلت تؤثر في قرار الدول العربيَّة طوال فترة الحرب الباردة، ونظرًا إلى تباين وجهات نظر الدول في ما يتعلق بالقضيَّة الأولى للأمن القومي العربيّ وهي القضيَّة الفلسطينيَّة، فقد تعددت رؤاها للأمن القومي انطلاقًا من اختلافها بشأن منهجي الصراع والتسوية، ولقد استمرت هذه الخلافات العربيَّة حتى بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار حلف وارسو، وعلى الرغم من اتِّجاه أغلب الدول العربيَّة نحو الغرب والولايات المتَّحدة تحديدًا، وعلى الرغم من انهيار عديد من الأنظمة العربيَّة الراديكالية مثل النِّظامين العراقيّ والليبي وتَعقُّد مستقبل النِّظام السوري وانهيار ما كان يُسَمَّى "معسكر الممانعة" في السياسات العربيَّة، فقد استمرت الدول العربيَّة مختلفة في ارتباطاتها الدوليَّة وفي تسليحها وعقائدها العسكرية وفي حجم ونوعية التزاماتها إزاء قضايا الأمن القومي في ظلّ عَلاقاتها الدوليَّة المتضاربة، ومن ثم ظلّ الارتباط العربيّ بقوى دوليَّة مختلفة يحدّ من قدرة كل دولة عربيَّة على تنفيذ التزاماتها إزاء الأمن القومي، حتى بين الدول التي تتشابه في توجهاتها الدوليَّة وعَلاقاتها بالدول الغربيَّة. وعلى الرغم من أن توجهات الجامعة العربيَّة نفسها في الأعوام الأخيرة تأثرت بتحوُّلات القوة في الواقع الغربيّ، فمالت نحو التسليم بواقع النُّفُوذ الغربيّ والدور الدولي في الوضع العربيّ -على نحو ما برز في موقفها في أزمتي سوريا وليبيا واليمن- فقد استمرَّت الاختلافات العربيَّة بشأن دور القوة العسكرية الدوليَّة في الأزمات العربيَّة.

ثانيًا: أنماط التهديد الإيرانيّ للأمن القومي العربيّ

في ضوء ما سبق، يمكن رصد سبعة أنماط للتهديد الإيرانيّ للأمن القومي العربيّ منذ تفجر الثَّورة الإيرانيَّة عام 1979، ولقد طرحت إيران هذه الأنماط السبعة من التهديد انطلاقًا من إدراكها للإشكاليَّات السابقة للأمن العربيّ، وذلك على النحو التالي:

تشتيت تركيز النِّظام العربيّ على قضيته المركزية (الصراع مع إسرائيل):

على الرغم من التأثيرات السلبية للحرب العراقيَّة-الإيرانيَّة على الأمن القومي العربيّ خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، لا يمكن تحميل إيران وحدها مسؤولية إحداث الخلل في ميزان القوى العربيَّة مع إسرائيل، لأنه في الأغلب لم تكُن القدرات التسليحية للدولة العراقيَّة آنذاك تتّجه إلى إسرائيل بالأساس، ولو لم تقع الحرب ربما كانت هذه القدرات ستتّجه ضدّ دول مجلس التعاون الخليجيّ مع التوجُّهات العدائية لصَدَّام حسين. مع ذلك فبالحسابات الواقعية والمادية البحتة، وباعتبار أن عراق صدَّام لم يكُن ليسلك نهجه التوسُّعي في الجوار، فقد أدَّت الحرب العراقيَّة-الإيرانيَّة إلى تعزيز الفصل بين أمن الخليج والأمن القومي العربيّ[7].

لقد نالت الحرب من مكانة القضيَّة الفلسطينيَّة كقضيَّة مركزية للنظام العربيّ، وانتهت وأوضاع القضيَّة الفلسطينيَّة أشد سوءًا منها قبلها، وهو أمر لا يتضح فقط من حجم المجهود العسكري العربيّ الضائع الذي تَوَجَّه إلى الصراع مع إيران على مدى ما يقرب من عقد، والذي كان من المفترض أن يتوجه ضدّ إسرائيل، بل اتضح أيضًا من مواثيق ومقرَّرات الجامعة العربيَّة التي أظهرت الانشغال بالحرب العراقيَّة-الإيرانيَّة على نحو قلَّص من مجهودات الجامعة الموجهة إلى قضيَّة فلسطين. لقد اتضح ذلك في مقررات القمة العربيَّة في عمّان بالأردن عام 1987 التي تحدثت عن المخاطر الكبيرة التي تهدِّد الأمن القومي جَرَّاء السلوك الإيرانيّ وأعطت الحرب العراقيَّة-الإيرانيَّة أولوية واضحة على الصراع العربيّ-الإسرائيليّ، بل صارت اعتبارات مواجهة الخطر الإيرانيّ تجب مثيلاتها بالنسبة إلى الخطر الصهيوني[8].

ولقد وضعت الحرب دول الخليج العربيَّة بين قوتين إقليميتين دخلتا في صراع ممتّد، انتهى بخريطة مغايرة لأمن الخليج، فبدأت الحرب ودول مجلس التعاون تعلن رفضها المُطلَق لأي تدخُّل أجنبيّ في المنطقة وتطالب بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدوليَّة، بخاصَّة وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية[9]، ثم انتهت والأساطيل الأجنبية تجوب مياه الخليج من كل ناحية، وهكذا كانت الحرب السبب الرئيسي في اتخاذ أمن الخليج مسارًا منفصلًا عن الأمن القومي العربيّ. وخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين (الذي شهد هذه الحرب) حقّقت إسرائيل

أهم التمايزات على العالَم العربيّ في موازين القوى العسكرية، وشنّت أكثر اعتداءاتها العسكرية على الدول العربيَّة، وطالت الذراع الإسرائيليَّة الطويلة كلا من العراق (ضرب مفاعل أوزيراك 1981)، ولبنان 1982، وتونس 1985، وأحدثت الحرب شرخًا كبيرًا بين دولتي البعث في العراق وسوريا، على أثر وقوف الأخيرة إلى جانب إيران.

تقييد القدرة العسكرية الخليجيَّة في المجهود العربيّ:

كان أحد الأدوار التي قامت بها إيران في الإضرار بالأمن القومي العربيّ خلال الفترة 1979-2016، أنها أسهمت في تقليص دور القدرات العسكرية الخليجيَّة كطاقة إضافية في الصراع العربيّ الإسرائيليّ، فعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون لم تقدِّم مساهمات عسكرية كبيرة في الصراع العربيّ الإسرائيليّ، بحكم محدودية قدراتها قبل السبعينيات من القرن العشرين وظروفها الخاصَّة، فإنها أدَّت أدوارًا إسنادية متميزة للقدرات الدفاعية العربيَّة في حربي 1967 و1973. ويمكن تحديد جوانب تفاعل دول الخليج مع القضيَّة الفلسطينيَّة تاريخيًا في أربعة اتِّجاهات: الإسهام في المجهود العسكري، والدعم الاقتصادي لدول المواجهة وللفلسطينيين، وتوظيف دور النِّفْط، وطرح مبادرات سياسيَّة. ومن المؤكَّد أن هذه الجوانب الأربعة للتفاعل الخليجيّ مع الصراع العربيّ الإسرائيليّ كانت ستتّخذ مستويات أعلى لو لم يكُن التهديد الإيرانيّ قائمًا.

لقد أدَّى تَبَنِّي إيران مبدأ تصدير الثَّورة إلى انشغال دول الخليج بأمنها، وأنفقت أدوات السياسة والإعلام الخليجيَّة وقتًا طويلًا في مواجهة الإعلام الإيرانيّ، ومساعي إيران لزعزعة استقرارها الداخلي. وسعت إيران لتعزيز شرعيتها الإقليميَّة بتوظيف دعمها للقضيَّة الفلسطينيَّة، حتى بدا أن ما يجمع إيران بالفلسطينيين وقضيتهم هو على شاكلة خطوط اتصال كثيفة تتقاطع أحيانًا عند نقطة اشتراك واضحة تتمثل في الإجماع على العدوّ المشترَك متمثِّلًا في إسرائيل، لكن هذه الخطوط تختلف وتتشعب عند نقاط أخرى تطغى عليها لغة المصالح[10]. ودفعت ضرورات التوفيق بين الثوابت والمصالح في السياسة الإيرانيَّة إلى انتهاج طهران طريقًا مغايرًا للطريق العربيّ، فلم تَبنِ الجمهوريَّة الإيرانيَّة على المجهودات العربيَّة في القضيَّة الفلسطينيَّة، ولم تدخل إلى ساحة الصراع العربيّ الإسرائيليّ من البوابة الإضافية للعرب، بل من بوابة المنافسة عبر احتضان وتَبَنِّي مسار عسكريّ صداميّ موازٍ، تصادم -في كثير من الأحيان- مع الدولة الوطنيَّة العربيَّة،

بدلًا من أن يتصادم مع إسرائيل، إذ دعمت طهران تنظيمات مناهضة للخط القومي والخط الفلسطيني الرسميّ، بحد انتهى إلى الخصم من القدرات العربيَّة، مِمَّا وضع الفلسطينيين في حرج كبير ناتج عن عدم القدرة على خلق حالة توازن بين عَلاقاتهم بدول الخليج العربيَّة، التي قدمت كثيرًا للقضيَّة الفلسطينيَّة، وإيران التي تقاربت معهم وساندتهم لكنها دخلت في تنافس واستقطاب مع دول مجلس التعاون[11].

تعزيز العَلاقات مع الجماعات الأدنى ضدّ الدولة الوطنيَّة:

من أشد الأخطار التي ألقتها إيران على الأمن القومي العربيّ، عدم إيمانها بالمداخل الرسميَّة والسلطات الشرعية والوطنيَّة في عَلاقاتها بالدول العربيَّة، وارتكانها إلى نهج تدخُّلي في المكوِّنات الداخليَّة للدولة الوطنيَّة، فلا تقتصر إيران في عَلاقاتها بالدول العربيَّة على العَلاقات الرسميَّة كدولة في عالَم من الدول، وإنما تتدخل في المكوِّنات الداخليَّة للوحدات الوطنيَّة، وتتبع سياسات تمييزية بين الفصائل والجماعات الوطنيَّة، لتخلق أوضاعًا داخليَّة تضرّ بالاستقرار الوطني، وتؤسِّس لتوابع فصائلية وجيوب بؤرية تدور في فلكها القائم على ادّعائها الولاية المذهبيَّة على الشِّيعَة، وهو ما يشكِّل أدوات هدم تدريجيّ للدول العربيَّة من الداخل. ولقد دفعت شواهد وعقيدة التمدُّد الإيرانيّ في الدول العربيَّة بعض المحللين إلى تأكيد أن الجمهوريَّة الإيرانيَّة راهنت في توسُّعها على منهجية أن القدرة تهزم الكثرة، إما بإخضاعها وإما بتشتيتها، وهو ما طبَّقَته في أكثر من مدينة وحاضرة عربيَّة تاريخيَّة في الشام وبلاد ما بين النهرين (بغداد، والنجف، والموصل، وحمص، وحلب، ودمشق)، في عملية يرى بعض الآراء أنها شكلت "استهدافًا واضحًا للديموغرافيا العربيَّة وتحويل الأغلبية العربيَّة السُّنِّيَّة إلى أقلية"[12].

وتشكِّل الأساليب والمناهج الإيرانيَّة في التعامل مع كل من لبنان والعراق والجماعات الفلسطينيَّة قبل وبعد 2011 وسوريا واليمن بعد 2011 نماذج على النهج الإيرانيّ التفتيتيّ للكيانات الوطنيَّة للدول العربيَّة، ففي هذه الدول انتهت العَلاقات الإيرانيَّة مع الأطر الرسميَّة للدولة إلى تعزيز وخلق كيانات فصائلية تمارس الحرب على الكيان الوطني لمصلحة العقيدة السياسيَّة والنهج المذهبيّ الإيرانيّ، وفي كل من سوريا والعراق واليمن عملت إيران على إنشاء ميليشيات وأحزاب طائفيَّة مسلَّحة على غرار حزب الله[13]، وتَجسَّد التدخُّل الإيرانّي في الشؤون الداخليَّة العربيَّة في أفضل صوره في

ردّ فعل إيران على قرار المملكة العربيَّة السعوديَّة إعدام الشيخ نمر النمر في مطلع يناير 2016، وما تبعه من اعتداءات على السفارة السعوديَّة في طهران والقنصلية في مشهد، وتَحزُّبات في الأوساط الشِّيعِيَّة دعمًا للموقف الإيرانيّ، عبَّر عنها زعيم حزب الله حسن نصر الله أفضل تعبير.

وفي الحقيقة، أسهمت الممارسات الإيرانيَّة في السنوات الأخيرة -ضمن عوامل أخرى- في حرمان العالَم العربيّ من فرصة التوحُّد وفق أساس وطني قوي بشأن القضيَّة الفلسطينيَّة، فظلّ العالَم العربيّ لعقود منقسمًا بين محوري الاعتدال والممانعة، وحينما سقطت قوى محور الممانعة (العراق وسوريا بالأساس)، اندفعت إيران لبناء محور بديل تعويضي، ونفّذت أدوارًا لم تكُن في مصلحة التوحُّد العربيّ، فجمعت حولها دولًا عربيَّة تابعة وكيانات دون وطنيَّة، واخترقت نسيج المجتمعات، على نحو حرم العالَم العربيّ من فرصة توحيد قواه الوطنيَّة وَفْق نهج متقارب بشأن القضيَّة الفلسطينيَّة، وأصبحت أدوار هذه القوى الأدنى التابعة لإيران خَصمًا من الأدوار الوطنيَّة الكلية للدول العربيَّة. ويندرج ضمن هذه الجزئية محاولات الجمهوريَّة الإيرانيَّة إضافة عناصر اضطراب إلى الهُوِيَّة الوطنيَّة والدينية والمذهبيَّة، وإرهاق النسيج الطائفي والاجتماعي في الدول العربيَّة، من خلال السعي إلى التشيُّع ونشر المذهب الشِّيعِيّ، أو إسناد وتعظيم الطوائف الشِّيعِيَّة، وهناك اتهامات كثيرة لإيران في هذا الشأن، الأمر الذي جعل دولا عربيَّة تتردَّد في بناء عَلاقات معها، أو تقطع عَلاقاتها بها في فترات مختلفة.

وكان لافتًا في عام 2016 ما بدا من قلق جزائري من التمدُّد الشِّيعِيّ، حين حذّر رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر من "محاولات زعزعة وحدة المجتمع الجزائري"، وكان وزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري قد صرح بأن "تيَّارات تحاول اختراق المجتمع، مثل الطريقة الأحمدية والمذهب الشِّيعِيّ"، واشتكى من الغزو الطائفي في بلاده[14]. واتهم مسؤول الصحوة الحرة السلفية بالجزائر سفارة إيران بنشر المذهب الشِّيعِيّ، بأساليب وصفها بـ"الأخطبوطية"[15]. وفي يناير 2016 أبدى ناشطون جزائريون تفاعلًا مع حملة لطرد الملحق الثقافي بسفارة إيران أمير موسوي، لأنه -كما يقولون- "يسعى بقوة إلى نشر التشيُّع"، تحت غطاء التقارب بين البلدين في المجال الاقتصادي[16]. وليس مُستبعَدًا أن يكون تسويف مصر المستمرّ

إزاء مساعي التقارب الإيرانيَّة نابعًا بشكل أساسيّ من اعتبارات أمنية، خوفًا من الإضرار بالنسيج الوطني من محاولات التشييع.

أما المملكة العربيَّة السعوديَّة فقد سبق وقطعت عَلاقاتها الدبلوماسيَّة مع إيران بين عامَي 1987-1991، إثر مواجهات دامية في الحرم المكي، عقب قيام الحجاج الإيرانيِّين بمظاهرة عنيفة. كما كانت المملكة المغربيَّة قررت في مارس 2009 قطع عَلاقاتها الدبلوماسيَّة مع الجمهوريَّة الإيرانيَّة، بعد اتهام المغرب لإيران بمحاولة تغيير الأُسُس الجوهرية للهوية المغربيَّة، وتقويض المذهب المالكي السُّنِّيّ الذي تتبناه المملكة، ما اعتبره البيان "تدخُّلًا لا يمكن قَبُوله" في الشؤون المغربيَّة، و"يخالف القواعد والأخلاق الدبلوماسيَّة". كما قرَّرَت الحكومة اليمنية الشرعية طرد السفير الإيرانيّ في صنعاء وسحب القائم بالأعمال اليمني لدى طهران في منتصف 2015، تعبيرًا عن رفضها دعم إيران لانقلاب جماعة الحوثيين ضدّ الرئيس عبد ربه منصور هادي.

دعم منظَّمات وجماعات داخليَّة وخلايا تجسُّس:

إذا كانت الأشكال السابقة تتضمن اتِّجاهات سياسيَّة وتوجهات عقَدِيَّة مذهبيَّة تجسِّد الأشكال الكبرى للسياسة التدخُّلية للجمهوريَّة الإيرانيَّة، فإن أنشطة إيران الضارَّة بالأمن القومي العربيّ اتّخذت أشكالًا عملية فعلية على أراضي دول مجلس التعاون الخليجيّ، وذلك ما أبرزته وقائع كثيرة أعلنت عنها دول المجلس وألقت بمسؤوليتها على إيران، وتوجد عشرات الحوادث في السنوات الأخيرة التي أعلنت دول مجلس التعاون عن تورط إيرانيّ صريح فيها لزعزعة أمنها الداخلي وتورُّط عناصر إيرانيَّة في خلايا وشبكات تجسُّس وعنف، ولقد تكررت هذه الحوادث خصوصًا في البحرين والكويت والسعوديَّة التي أعلنت مرارًا القبض على خلايا عنف وتجسُّس لمصلحة إيران. وفي الإطار العامّ يؤدِّي ذلك إلى تبديد طاقة سلطات الأمن الداخلي بدول المجلس في هذه القضايا والحوادث الأصغر.

لقد أوردت بيانات وزارات الداخليَّة في دول مجلس التعاون تُهَمًا موثَّقة نحو إيران، وكانت كلمة وليّ عهد السعوديَّة وزير الداخليَّة الأمير محمد بن نايف أمام الجمعية العامَّة خلال أعمال الدورة السنوية الـ71 للأمم المتَّحدة في 21 سبتمبر 2016 معبِّرة، حين أكَّد أن المملكة تعرضت منذ عام 1992 لأكثر من 100 عملية إرهابية، منها 18 نفذتها عناصر مرتبطة تنظيميًا بدولة إقليميَّة. كما كانت كلمة وزير خارجيَّة

البحرين أمام الجمعية العامَّة في 26 سبتمبر 2016 أكثر صراحة حين أكَّد أن بلاده لا تزال تواجه محاولات إيران العبث بأمنها وسلمها الأهلي، مشيرًا إلى أن طهران تواصل تدخُّلها في المنطقة عبر ميليشيات وجماعات إرهابية.

تطييف الحالة العربيَّة وتكريس الاستقطاب المذهبيّ السُّنِّيّ-الشِّيعِيّ:

التوجُّه الإيرانّي لتطييف الحالة العربيَّة هو توجه ارتبط بالثَّورة الإيرانيَّة وبرجال الدين، ففي الوقت الذي يتّجه فيه العالَم إلى بناء دول ديمقراطية عصرية، تقلّ فيها هيمنة المؤسَّسة الدينية والخطاب الديني، توظف إيران التاريخ وأحداث الماضي لإحياء النُّظُم العقَدِيَّة الطائفيَّة في عديد من الدول العربيَّة كجزء من جهودها لتعزيز نفوذها السياسي[17]، وتسعى المرجعية الدينية والقيادة السياسيَّة إلى توظيف التشيُّع الديني في تكريس الموالاة المذهبيَّة والسياسيَّة لإيران، مستخدمة قوتها الناعمة عبر أدوات الثقافة الإيرانيَّة، والتأثير الثقافي في المناطق التي تعتنق المذهب الشِّيعِيّ، من خلال إنعاش نشاطات الحوزة العلمية في قمّ والحد من مكانة قوة ومرجعية حوزة النجف، ونشر الحوزات العلمية الشِّيعِيَّة في بعض الدول العربيَّة، وإقامة بعض الحسينيات في دول أخرى، وترويج النسخة الإيرانيَّة من التشيُّع في البلدان العربيَّة، علاوة على ذلك توظف إيران أكبر أداة إعلامية في المنطقة، وتوجد هيئة رسميَّة يشرف عليها المرشد الأعلى للجمهوريَّة الإيرانيَّة، تشرف على السياسات الإعلامية الخاصَّة بجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة[18].

ومع موجة الثورات العربيَّة في 2011، اتجهت السياسة الإيرانيَّة أكثر نحو صبغ صراعها السياسيّ بالصبغة المذهبيَّة تحت شعارات الجهاد المقدَّس، فانتعشت حملات التجنيد والتعبئة للألوية الجهادية التابعة للحرس الثوري في بعض دول الثورات خصوصًا في العراق وسوريا، وعملت على تجنيد القوى الجهادية الشِّيعِيَّة من أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى في المواجهة المذهبيَّة ضدّ الجماعات والقوى السلفية المسلَّحة في سوريا والعراق، على نحو يرسخ ابتعاث الصراعات المذهبيَّة التاريخيَّة في الدول العربيَّة.

وهذه التوجُّهات التي تنحو نحوها السياسة الإيرانيَّة قد تشكِّل مقدِّمة لاستقطاب مذهبي استراتيجيّ أكبر وشامل بالإقليم، بحيث يتأسس ما يسمى "الهلال الشِّيعِيّ" القائم على قيادة إقليميَّة تحيط بها أربع دول عربيَّة تقع في دائرة النُّفُوذ الإيرانيّ، مقابل محور سُنِّيّ حول المملكة العربيَّة السعوديَّة، في مشهد يعكس أكبر صدع مذهبي تشهده المنطقة في تاريخها. وصحيح أن كثيرًا من القوى من الطائفتين السُّنِّيَّة والشِّيعِيَّة تحّذر من الانزلاق وراء هذا النوع من الصراع، إلا أنه بالنظر إلى أن أغلبية الكتل السُّكَّانية تعتمد على المرجعيات الفقهية من الجانبين، فإن ذلك قد يُحدِث انقسامًا يؤدِّي إلى حروب أشمل في الإقليم، تكون هذه المعارك التي تخوضها جماعات حزب الله اللبناني ولواء أبو الفضل العباس أو لواء "زينبيون" ولواء "فاطميون"، أو جماعات مثل "داعش" و"فتح الشام" و"أحرار الشام"، بالنسبة إليها نماذج مصغَّرة ومقدمة للاندفاع نحو صدام إقليمي واسع.

ولعلّ الخلاف السعوديّ الإيرانيّ حول شؤون الحجّ في عامي 2015 و2016، وخروج بعض الدعوات الإيرانيَّة المطالبة بتدويل شؤون الحج والأماكن المقدَّسة، ودعوات الترويج لاستبدال النجف وكربلاء بمكة والمدينة، قد تصبح مقدِّمات تنذر بانقسامات أكبر في الإقليم، فإذا كانت هذه النوعية من الصراعات تدور معاركها الأساسية في ساحتَي الخليج والمشرق، فإن نتائجها لن تترك أي بقعة في الإقليم العربيّ، إذ يمكن استنساخ ونشر نماذج مصغَّرة لهذا الاستقطاب المذهبيّ داخل الدول العربيَّة، فتنشأ صراعات مذهبيَّة بين الجماعات الأصغر، على هوامش هذا الصراع الطائفي الأكبر.

وتبرز خطورة ذلك مع بوادر تعانق "الجهادية الطائفيَّة" أو "التطيُّف الجهادي" أو "الجهاد المذهبيّ" مع الإرهاب، وهي الظواهر التي برزت في أعقاب الثورات العربيَّة التي نظرت إليها إيران على أنها فرصة سانحة لمد نفوذها في المنطقة[19]، وذلك ما ألمح إليه الأمين العام لمجلس وزراء الداخليَّة العرب في كلمته خلال أعمال المؤتمر العربيّ التاسع عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب حين أكَّد أن "أخطر عامل يؤجِّج الإرهاب في الوطن العربيّ اليوم هو الخطاب الطائفي المقيت الذي تعمل قوى إقليميَّة على نشره لإضعاف الأُمَّة العربيَّة"[20].

السعي لحيازة تهديد نوعي (السلاح النوويّ):

طرح الملفّ النوويّ لإيران تحدِّيات شديدة على أمن دول الخليج العربيَّة، فلم يكُن هذا التهديد محلّ إدراك متعادل بخطورته في مناطق العالَم العربيّ الأُخرَى على نحو ما استشعرته منطقة الخليج، خصوصًا المملكة العربيَّة السعوديَّة، إذ كان احتمال "إيران نوويَّة" ينطوي على تهديد شديد للمملكة، لذلك أعلن مسؤولون سعوديّون ما يشبه عقيدة نوويَّة مؤسَّسة على وجوب امتلاك المملكة السلاح النوويّ في حال امتلاك إيران له، وأن المملكة ستتوجّه إلى صناعة أو حيازة قنبلتها النوويَّة -إذا حازتها إيران- مهما كلَّف الأمر.

ولقد ظلّت دول الخليج العربيَّة طوال سنوات المفاوضات النوويَّة بين إيران والغرب تستشعر الخطر من أن يأتي هذا الاتِّفاق على حسابها، ومن أن يؤدِّي إلى تعظيم مكانة إيران في الإقليم والعالَم. وبعد إبرام الاتِّفاق شكَّك بعض المحلين في نتائجه، وفي أن بعض بنوده غير قاطعة وأنه لا يزال يسمح لإيران بأن تصبح قوة نوويَّة على المدى البعيد. وإلى الآن لا تزال دول مجلس التعاون تستشرف نتائج الاتِّفاق وتتلمَّس بعض آثاره السلبية، البادية في التبدُّل في التحالفات الأمريكيَّة (إدارة أوباما تحديدًا) التي مالت نحو إيران على حسابها.

التدخُّل العسكري المباشر في مناطق الأزمات العربيَّة بعد 2011:

لم يقتصر التهديد الإيرانيّ للأمن القومي العربيّ على الأنماط السابقة للتدخُّل والتهديد غير المباشر، إذ انتهجت في ما بعد الثورات العربيَّة في 2011 نمطًا جديدًا للتهديد، وهو التدخُّل العسكري الميداني المباشر لقوات وقيادات الحرس الثوري في دول الأزمات العربيَّة، وهذا النمط الجديد يتضمن التدخُّل الإيرانيّ العسكري المباشر بعناصر وقيادات إيرانيَّة لتضع الخطط العسكرية وتدير المعارك وتغيِّر موازين القوى على الأرض في دول الأزمات العربيَّة، ويعمل الحرس الثوري خارج إيران عبر ذراعه الخارجيَّة، "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري، على ذلك، ويوجد بالأخص في العراق وسوريا[21]. وفي السنوات الأخيرة أصبح وجود قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليماني وانتقاله من العراق إلى سوريا أمرًا اعتياديًا، وأصبحت صوره وتحرُّكاته بين مناطق ومدن الصراع بين العراق وسوريا أمرًا تتناقله وكالات الإعلام والفضائيات

على نحو عادي. وفي معركة حلب السُّوريَّة كان لمنتسبي الحرس الثوري وجود عسكري في مناطق مختلفة شرقي حلب، وقد لعبوا دورًا مباشرًا في الجهد المدفعي، وكانت في مدينة حلب لجنة أمنية يشارك فيها ممثّل من قادة الحرس الثوري[22]. وقد قُتل كثير من عناصر وقادة الحرس في المعارك الدائرة في سوريا، ويشير بعض التقديرات إلى مقتل نحو ثلاثمئة عسكري إيرانيّ في سوريا منذ أكتوبر 2015 حتى يوليو 2016 خلال ما تصفه بالمواجهات مع "الجماعات التكفيرية في أثناء دفاعهم عن المراقد الدينية". وتنظر إيران إلى وجودها العسكري في سوريا والعراق باعتباره جزءًا من عقيدتها لأمنها القومي، وهو ما يتبدى من قول قائد الحماية في الحرس الثوري العميد غرجي زاده إن "المدافعين عن المراقد الدينية لم يذهبوا إلى سوريا للدفاع عن الرئيس بشار، بل للدفاع عن وجود إيران"، مؤكِّدًا أنه ينبغي عدم انتظار وصول الأعداء إلى حدود بلاده، بل يجب ملاحقتهم حيث هم[23].

والنتيجة العامَّة التي يمكن الوصول إليها من خلال رصد أنماط السياسات الإيرانيَّة التي أثرت في الأمن القومي العربيّ منذ الثَّورة عام 1979، هي أن الجمهوريَّة الإسلاميَّة مثلت أحد العراقيل الأساسية أمام تطوُّر منظومة أمن قومي عربيَّة فاعلة، فعملت على فصل منطقة الخليج عن منظومة الأمن القومي العربيّ، وفرضت على الدول الخليجيَّة تهديدًا شديدًا جعلها تكرِّس هدفها الأساسي لحماية الذات من التدخُّلات الإيرانيَّة، كما فرضت إيران على دول المنطقة قائمة نزاعات وصراعات داخليَّة خطيرة كانت المنطقة في غِنًى عنها، وصحيح أن إيران لم تكُن وحدها المتسبب في ذلك، ولكنها شكَّلَت -على الأقل منذ مطلع الألفية الثالثة- الشاغل الأول لجهات الأمن القومي الخليجيَّة.

وفي ظلّ أنماط التهديد السبعة سالفة الذكر التي شكّلَتها إيران على الأمن القومي العربيّ، يمكن القول إن الجمهوريَّة الإيرانيَّة جسَّدَت فعليًا ما يمكن تسميته بحال "الجار المناكف" للعالَم العربيّ، ولدول مجلس التعاون الخليجيّ تحديدًا، وهو الجار الذي لا يَسْلَم منه جاره ولا يسعى لطمأنته بشأن عَلاقات الجوار، ويفرض عليه تكاليف أمنية باهظة بسبب تدخُّله الدائم في شؤون جاره بالغموض وعدم سلامة النية، وبالتهديد أو الامتداد بالأذى الفعلي.

ثالثًا: سيناريوهات التعامل العربيّ مع إيران

في ضوء ما سبق، سيكون من المهمّ للعالَم العربيّ التفكير في بدائل وسيناريوهات للتعامل مع إيران بالشكل الذي يعزِّز الأمن القومي، ويقدم أشكال حركة تختلف عن السابق. ويمكن تلخيص السيناريوهات المحتمَلة للعَلاقات العربيَّة الإيرانيَّة من منظور الأمن القومي العربيّ في ما يلي:

استمرار النمط الصراعي الراهن (حروب الوكالة والوجود في دول الأزمات)

يعني ذلك استمرار نمط المواجهة والتدخُّل الاعتيادي الإيرانيّ المستمرّ في بعض الدول العربيَّة منذ فترة، ومن ثم ازدياد حالة الاستقطاب المذهبيّ في الإقليم، واستمرار الصراعات الدائرة بمنهجيتها وآليَّاتها الراهنة على جبهات سوريا والعراق واليمن ولبنان، حيث يبقى الصراع ممتدًا وينهك الجانبين العربيّ والإيرانيّ. وهذا السيناريو هو "سيناريو استنزافي"، سوف ينتهي بالطرفين إلى حالة من الضعف والإنهاك، وهو يعني استمرار معارك الوكلاء من الجماعات والتنظيمات المسلَّحة تحت عباءة الطائفيَّة، وهؤلاء لا أمد محدَّدًا لقدرتهم على الاستمرار في الصراع، ما بَقِيَ تلقِّي الدعم والإسناد العسكري والمالي من الأطراف الأساسيين.

وفي سياق هذه الحالة ستظل العَلاقات العربيَّة مع إيران عند مستوى حروب التنظيمات الوكيلة ووجود عسكري إيرانيّ مباشر في دول الأزمات دون تحرك عسكري عربيّ، فضلًا عن ذلك سوف تزداد تكاليف فاتورة الحرب على الجانبين مع سباق التسلُّح الإقليمي. وفي هذه الحالة ستظلّ إيران تفرض الضغوط السلبية على الأمن العربيّ في الأنماط السبعة سالفة الذكر. وإذا أخذنا في الاعتبار تَحرُّر الجمهوريَّة الإيرانيَّة من الصراع مع الغرب على أثر الاتِّفاق النوويّ وانفتاحها على المجتمع الدولي، في حين يبدأ المسلسل العكسي لتراجع أسعار النِّفْط وخطط التقشُّف الحكومية في دول الخليج العربيَّة، يمكن تَصوُّر سيناريو تتغول فيه إيران على الأمن العربيّ في حين تتضاءل قدرات العرب على الاستمرار في مثل هذه المواجهة.

ويعني هذا السيناريو استمرار الضغوط الإيرانيَّة على الأمن العربيّ، واستمرار عدم قدرة العرب على تَبَنِّي رؤية واستراتيجيَّة واحدة أو متَّسقة إزاءها، وهو الحالة

السيئة التي تشير إلى استمرار النفاذية الإيرانيَّة في الأمن القومي العربيّ على غرار ما هو قائم منذ الثَّورة الإيرانيَّة.

ازدياد نطاق ومستوى المواجهات الإقليميَّة ذات الأشكال العسكرية:

قد تتّجه إيران إلى الاندفاع نحو مزيد من السلوكيات العدائية، بمحاولاتها إعادة اختبار النيَّات واستكشاف القدرات والسياسات الممكنة في الإقليم. لذلك قد تزداد عمليَّات الحرس الثوري في جبهات الصراع المفتوحة بين إيران والسعوديَّة في سوريا والعراق واليمن، وهذه الوضعية سوف تفرض على دول الخليج العربيَّة -خصوصًا السعوديَّة- استمرار تأكيد قدرتها على المضي في المواجهات، وهو ما يرجِّح استمرار أنماط المواجهات ربما أكثر من السابق.

ويدعم ذلك أن الاتِّفاق النهائي بشأن البرنامج النوويّ الإيرانيّ -إذا استمر تنفيذه- سوف يتيح ضخّ أرصدة إيران المجمدة على نحو يمكنها من توسيع انخراطها في جميع أرجاء الشرق الأوسط، وفي الخارج البعيد[24]. والأرجح أن تمكّن حالة إيران الجديدة من تعزيز السيطرة الإيرانيَّة على الحكومة المركزية في العراق وقوات الأمن العراقيَّة والميليشيات الطائفيَّة، مع وضع أجزاء كثيرة من الدولة -بما فيها بعض الحقول الأكثر إنتاجية للنِّفْط في الشرق الأوسط- مجالًا حصريًا للنفوذ الإيرانيّ[25]. ويمكن أن تسعى إيران لزيادة نفوذها في أنحاء من شبه الجزيرة العربيَّة، مما قد تجد معه دول مجلس التعاون الخليجيّ نفسها محاصرة من إيران التي قد تتورط أكثر في صراعات الوكالة على حافة الجزيرة العربيَّة[26].

وتزداد أهمِّيَّة هذا السيناريو بعد تَكَشُّف المواقف الحقيقية لإدارة دونالد ترامب التي تتّجه إلى تبنِّي منهج جديد نحو إيران، ومع دلائل حميمية عَلاقاتها وتقاطعاتها الاستراتيجيَّة مع دول مجلس التعاون الخليجيّ. ولكن قيمة هذا السيناريو في الأساس في أنه يتعارض مع التحليلات التي كانت تربط احتمال تنامي السلوك العدواني لإيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجيّ أو تراجعه فقط بامتلاك إيران للسلاح النوويّ[27]، لأنه على الرغم من الاتِّفاق النوويّ يشير هذا السيناريو إلى أن السياسات العدائية لإيران ستستمرّ بعده لاعتبارات تخص الآيديولوجيا السياسيَّة والطائفيَّة للدولة الإيرانيَّة. وعلى الأرجح لن تسعى دول مجلس التعاون في ظلّ

هذا السيناريو إلى دفع إدارة ترامب للصِّدَام العسكري المباشر مع إيران، أما لو قرَّر ترامب أن يشنَّ حربًا واسعة على إيران، فعلى الأرجح سترفض دول المجلس السير خلفه، لكنها حتى الآن -على الأقلّ- تعتبر ذلك أمرًا خارج التصوُّر، لكنها قد لا تمانع أو قد تفضِّل مستوى المواجهة الأدنى عبر إحياء العقوبات الاقتصاديَّة على إيران، التي وَقَفَها الرئيس الأمريكيّ السابق، والتي أثبتت أنها أعظم تأثيرًا وأقلّ مخاطرة من كل العمليَّات العسكرية في المنطقة التي يمكن أن تُستخدم ضدّ نظام طهران[28].

وفي ظلّ هذا السيناريو قد تترجم الخلافات العربيَّة بشأن الموقف من إيران إلى سياسات على الأرض، وهنا ينتقل الوضع العربيّ من مرحلة عدم القدرة على تَبَنِّي موقف مشترك من إيران إلى مرحلة من الاختبار والفرز للمواقف، وقد يجد بعض الدول العربيَّة نفسه في موقف العجز عن الفعل، أو قد يتّجه إلى الانخراط مع إيران ضدّ الأمن القومي العربيّ، ردًا لجميل الموقف الإيرانيّ منها خلال أزماتها الخاصَّة، أو اندفاعًا بالولاء المذهبيّ، أو اضطرارًا ونزولًا على تحدِّيات واقع داخلي كانت إيران قد أحكمت وجودها فيه منذ سنوات.

التهدئة والحوار (التفاوض الإقليمي):

على الرغم من أن زيادة التوتُّر قد تكون السيناريو الأكثر ترجيحًا في منطقة الخليج، اتساقًا مع خبرة العقود السابقة، فإنه لا يمكن استبعاد احتمال الإقدام على مرحلة من التهدئة والحوار بين العرب وإيران، بشكل لم تعهده المنطقة في السابق، فجانب من أسباب ارتفاع حِدَّة الصراع العربيّ-الإيرانيّ في الخليج يعود إلى تَبَدُّل السياسات الأمريكيَّة، ومن المرجَّح أن يؤدِّي اندفاع إدارة ترامب إلى وضع الأطراف عند حافة الهاوية وعلى مشارف الصدام العسكري المباشر والوقوف الفعلي عند عتبة الحرب الشاملة -بكل تداعياتها على إقليم يعيش حالة اضطراب مزمنة منذ عقود- إلى دفع الأطراف إلى تغييرات فعلية في توجُّهات القرار ووزن الخطوات بميزان من ذهب، وقد تؤدِّي إلى إعادة الحسابات والتقديرات والترجيحات الخاصَّة بقيمة التعايش الإقليمي.

ومن المؤكَّد أن خيار المواجهة والصدام هو أقلّ خيارات دول مجلس التعاون الخليجّي تفضيلًا، على الرغم من الصداع المزمن الذي تسبِّبه الجمهوريَّة الإيرانيَّة.

ولقد كانت الولايات المتَّحدة في ظلّ إدارة أوباما تشجِّع الجانبين العربيّ والإيرانيّ على الدخول في حوار ومحادثات عملية، كما أن في إيران أصواتًا تشجِّعه، منهم وزير الخارجيَّة جواد ظريف[29]، وصحيح أن بروز الخلاف الأمريكيّ مع دول مجلس التعاون الخليجّي في أواخر عهد أوباما ترافق مع التقارب الأمريكيّ مع إيران، إلا أن حصاد الخبرة الإيرانيَّة مع الولايات المتَّحدة قد يرشد القرار ويقلِّص الاندفاعات الإقليميَّة للجمهوريَّة الإيرانيَّة نحو حروب الوكالة واستمرار "الحرب الباردة" مع المملكة العربيَّة السعوديَّة، ويعزِّز ذلك أن المصالح تعلو على الآيديولوجيا في النهاية، وفي حين تكرِّس الخشونة الإيرانيَّة الانطباع بأن إيران لديها خطوط حمراء، وأنها ملتزمة إلى أقصى درجة بالمواقف المدفوعة بالآيديولوجيا، فإن تحليل المنافع والتكاليف لصناع القرار في طهران قد يميل إلى إنتاج سياسة عملية أكثر حذرًا بكثير مِمَّا يوحي به الخطاب[30]. ومن المرجَّح أن كل هذه الاتِّجاهات في السياسة الإيرانيَّة التي تدعو إلى التهدئة قد تَعزَّزَت مع وضوح خيارات إدارة ترامب التي تلوِّح لإيران بالعصا.

وتقف الجمهوريَّة الإيرانيَّة على موعد مع تحوُّلات داخليَّة دراماتيكية قد تقلب كثيرًا من قواعد العَلاقات البينيَّة، فهي تنتظر تغييرات مهمَّة في التوجُّهات الاستراتيجيَّة في حالة رحيل المرشد الأعلى علي خامنئي، كما تنتظر انتخابات رئاسية في مايو 2017. وعلى الجانب العربيّ تحمل السنوات المقبلة إمكانات حدوث نقلة مهمَّة في الأوضاع الداخليَّة بدول الخليج وسياساتها، على أثر التحوُّلات الهائلة في أسعار النِّفْط، واتِّجاه الحكومات إلى تبنِّي سياسات جديدة في الداخل، وكلها عوامل تدعو الجانبين (دول مجلس التعاون وإيران) إلى إعادة تحديد الأهداف والمواقف.

ومن شأن هذه التحوُّلات أن تدخل مستجدات أساسية على المعادلة المزمنة الخاصَّة بالأنماط السبعة سالفة الذكر للتهديد الإيرانيّ للأمن القومي العربيّ، فقد ينتج عن ذلك أشكال وصور تعاونية للعَلاقات تنتهي إلى سيادة نهج براغماتي تصالحي -لا آيديولوجّي عدائيّ- في التوجُّه الإيرانيّ إزاء العرب، وضمن هذه الحالة قد تشهد العَلاقات تغيُّرات تساعد على تحسين المستويات الرسميَّة للعَلاقات. وتمثِّل مبادرة الكويت (الخليجيَّة) نحو إيران، التي تبلورت في يناير وفبراير 2017، علاوة على زيارة الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني لكل من سلطنة عمان والكويت في فبراير

2017، بدايات أولى لجهود قد تستغرق زمنًا على طريق طويل، ينتهي إما بانفراجة مؤقَّتة أو ممتدة في عَلاقات العرب بإيران، وإما بانتكاسة تؤكِّد فشل الرهان على التغيُّر في السياسات الإيرانية تجاه العرب.

وتبقى مجموعة من التوصيات يمكن توظيفها في الحدّ من -أو مواجهة- مصادر التهديد الإيرانيّ للأمن القومي العربيّ، وذلك على النحو التالي:

أن ترتكز أي استراتيجية عربيَّة تجاه إيران على نفي الرفض لها على أساس المذهب الدينيّ، واستمرار تأكيد أن السياسات والتوجُّهات العربيَّة نحو الجمهوريَّة الإيرانيَّة هي بسبب طائفيتها السياسيَّة ومساعيها لبناء الولاية المذهبيَّة السياسيَّة على الشِّيعَة، ذلك أنه حتى الآن يتصدَّر الادِّعاء الإيرانيّ بكراهية العرب لها على أساس المذهب الدينيّ، وهو ما يمكِّنها من ترويج دعاية خاطئة في أوساط الأطياف الشِّيعِيَّة في بعض الدول والمجتمعات، فالأساس والأهمّ هو فضح السياسات الإيرانيَّة ورفضها.

تفكيك إيران مفاهيميًا وسياسيًا، والتعامل معها على نحو مختلف لا يستعدي كل إيران، بان فيها أطراف داخليَّة ساخطة على نظام الحكم ورافضة له سياسيًا ومؤيِّدة للنهج العربيّ، وهي أطراف لا تقتصر على سُنَّة إيران أو عربها الشِّيعَة أو الأقلِّيَّات العرقية والقوميَّة داخلها، بل تشمل بعض المعارضة السياسيَّة في الداخل والخارج من أبناء القوميَّة الفارسيَّة، والتواصل مع الأوضاع الداخليَّة الإيرانيَّة ليس من باب الصراع والتفتيت، بل من باب تعزيز وتقوية أصدقاء العرب في إيران والمستنيرين من رجال الدين والسياسة.

تجنُّب مزيد من الشدّ والتوتُّر العربيّ مع دول وفصائل الفلك الإيرانيّ في العالَم العربيّ، بهدف إفشال بناء معسكر إيرانيّ خلفي في المنطقة العربيَّة، عبر استراتيجيَّة إعادة الجزء إلى الكلّ، وقد يشمل ذلك استراتيجيَّة جديدة للانفتاح على العراق وسوريا والنظر إليهما وَفْق منظور عربيّ جديد يأخذ في الاعتبار أنهما بَلَدان ذَوَا وضعية خاصَّة في النِّظام العربيّ لفترة، إذ لا يعبِّر النِّظام السياسيّ لكل منهما عن مجمل الكيان السياسيّ للدولة، بحيث لا يستأثر النِّظامان بفرض حالة داخليَّة تستعدي على العرب وتكرِّس للنفوذ الإيرانيّ.

فصل المحاولة الإقليميَّة لإدخال إسرائيل على خطّ عَلاقات العرب بإيران، إذ يرفع ذلك أسهم إيران في العالَم العربيّ، ولا شك في أن الخطاب الإسرائيليّ، وجزءًا من الخطاب العربيّ، يضع إيران عنصر توحيد بين إسرائيل والدول العربيَّة في الخليج، وهذا ليس في صفّ الموقف الخليجيّ عربيًا من إيران، ولا يصبّ في مصلحة علاقة العالَم العربيّ بإيران، ويمكِّن إيران من حشد طاقات خلفية سياسيَّة ومجتمعية وإعلامية في داخل العالَم العربيّ.

الهوامش والمراجع

(1) انظر: ورقة د.حسن نافعة، الأمن القومي العربي بين أخطار الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 2015. https://goo.gl/gb7kk9

(2) د.نزار مؤيد جزان، محاضرات في الأمن القومي العربي، ص2. https://goo.gl/EgMoLN

(3) هاري آر يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011)، ص15.

(4) انظر: التجاني الهمزاوي، دولةٌ عربية.. محاولة للتعريف، دنيا الوطن، 7/3/ 2016. https://goo.gl/79SKUf

(5) ذلك ما كشفت عنه الدراسة الرائدة للدكتور أحمد يوسف أحمد بعنوان "الصراعات العربية-العربية 1945-1981"، انظر: الدكتور أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية-العربية 1945-1981/ دراسة استطلاعية، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، مايو 1996)، صص 152-153.

(6) المرجع السابق، صص 145-158.

(7) ورد تعبير "أمن الخليج العربي" للمرة الأولى في مقرَّرات القمم العربية في قمة فاس 1982، ويؤكِّد ذلك أن اهتمام القمم العربية به لم يأت إلا بعد الثورة الإيرانية عام 1979، أي إن المطامع الإقليمية لشاه إيران وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية لم تكُن مصدرًا لقلق النِّظام العربي الرسميّ بقدر ما كانت التوجُّهات الجديدة لنظام الحكم الإيراني ذي الصبغة الإسلامية بعد الثورة. انظر د.أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي العربي، دروس الخبرة الماضية ومُعضِلات الوضع الراهن، البرلمان العربي، لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي، يونيو/حزيران 2007، ص9.

(8) د.أحمد يوسف أحمد، "قضية العرب الأولى" في مجلس الجامعة، صحيفة الاتحاد، 12 مارس 2013. https://goo.gl/LneyAn

(9) ذلك ما تَضمَّنَه نص البيان الختامي للدورتين الأولى والثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في القمتين الخليجيتين في أبو ظبي والرياض 26-25 مايو و11-10 نوفمبر 1981 على التوالي. https://goo.gl/veSJyZ

(10) عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر 2012. https://goo.gl/bPU31s

(11) د.أحمد يوسف، إيران والقضية الفلسطينية بين عاطفة الدين واستراتيجيات السياسة، وكالة سما الإخبارية الفلسطينية، 17 أغسطس 2013.

(12) مصطفى فحص، حواضرنا المدمَّرة في سفر التمدُّد الإيراني، صحيفة الشرق الأوسط، 3 نوفمبر 2016.

(13) انظر مقال: عبد الرحمن الراشد، اليمن: كيف نتعامل مع الحوثي، صحيفة الشرق الأوسط، 1 نوفمبر 2016.

(14) قلق جزائري من المدّ الشيعي.. ملفّ الطائفة الأحمدية أمام القضاء قريبًا، صحيفة الشرق الأوسط، 19 أكتوبر 2016.

(15) التشيُّع في الجزائر، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، موقع البرهان، 4 مايو 2015. https://goo.gl/4uHy0w

(16) حميد غمراسة، الجزائر.. حملة لطرد دبلوماسي إيراني يسعى لنشر التشيُّع، موقع العربية، 25 يناير 2016. https://goo.gl/R34tQX

(17) Arab and Muslim National Security: Debating the Iranian Dimension, Cordoba Intellectual Revisions, Series briefing Paper no. 2, ...11 January 201, p. 3. https://goo.gl/Fy95OR

(18) رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة 2003-2015: دراسة حالة "العراق-لبنان"، المركز الديمقراطي العربي. http://democraticac.de/?p=41389

(19) Ephraim Kam, Iran and the Turmoil in the Arab World, in; Yoel Guzansky and Mark A. Heller (Editors), One Year of the Arab Spring: Global and Regional Implications, The Institute for National Security Studies, Memorandum 113. p. 43.

(20) اجتماع عربي في تونس يبحث تطويق الإرهاب وتداعياته الوخيمة، جريدة الشرق الأوسط، 19/ 10/ 2016.

(21) قائد الحرس الثوري الإيراني: 200 ألف مقاتل في 5 دول بالمنطقة، المجلس الوطني للمقاومة، 2 يناير 2016.

(22) سعد المسعودي، هذه هي ميليشيات الحرس الثوري التي قاتلت في حلب، موقع العربية، 21 ديسمبر 2016.

(23) الحرس الثوري: نقاتل في سوريا حماية لإيران، موقع الجزيرة، 23/7/2016.

(24) General James Conway, USMC (ret.) and General Charles Wald, Assessment of the Joint Comprehensive Plan of Action: Strategic Consequences for U.S. National Security, JINSA's Iran Strategy Council, September 2015, p.7. http://www.jinsa.org/files/StrategicConsequencesforU.S.NationalSecurity.pdf

(25) Ibid, p. 8.

(26) Ibid, p. 8.

(27) See: Alireza Nader, Iran After the Bomb: How Would a Nuclear-Armed Tehran Behave?, RAND Corporation. National Security Research Division, 2013, pp. vii - viii.https://goo.gl/go0y7J

(28) عبد الرحمن الراشد، هل نسير خلف ترامب؟، جريدة الشرق الأوسط، 16 فبراير/شباط 2017.

(29) See: Payam Mohseni (Editor), Iran and the Arab World after the Nuclear Deal, Rivalry and Engagement in a New Era, The Iran Project, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, August 2015, pp. 12-.https://goo.gl/SWuONf

(30) Rouzbeh Parsi,The Middle East and the Deal: In Search of a New Balance, In: Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Editors), Iran After the Deal: the Road Ahead, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), First edition: 2015 p. 74.https://goo.gl/tZsYx7